

قد يعقد مكتب الحقوق المدنية اتفاقية طوعية مع المدرسة تهدف إلى جعل المدرسة ملتزمة بالقانون. يجب أن تكون المساعدة المنصوص عليها في مثل هذه الاتفاقية المنعقدة مع المدرسة مرتبطة بشكل مباشر بالانتهاك الذي توصل إليه مكتب الحقوق المدنية (أو في سياق اتفاقية طوعية تم التوصل إليها قبل الانتهاء من تحقيق مكتب الحقوق المدنية، أو المخاوف أو الانتهاكات المحتملة التي لاحظها مكتب الحقوق المدنية خلال التحقيق)، وضرورة جعل المدرسة تلتزم بالباب السادس.

يجب أن تؤدي معالجة حالات التمييز من قبل المعلم أو مسؤول المدرسة إلى رد الاعتبار للضحية، وأي إجراءات أخرى ضرورية لجعل المتلقي في حالة امتثال. قد تشمل الجزاءات تصحيح سجل الطالب الذي عومل بطريقة مختلفة، واستعادة أي مزايا تم حجبها بسبب التأديب التمييزي، على وجه التحديد، أو تقديم الخدمات الأكاديمية التي حرم منها الطالب بسبب قرار التأديب التمييزي. على سبيل المثال، إذا تم حرمان الضحية من منحة دراسية أو إعفاء من الرسوم المدرسية بسبب إجراء تأديبي تمييزي، فيجب استعادة تلك المنحة، ويجب إرجاع أي رسوم دراسية تم تحصيلها نتيجة إنهاء الإعفاء من الرسوم الدراسية إلى الطالب.

ليس من المناسب لمكتب الحقوق المدنية أو المدرسة فرض حصص عرقية أو متطلبات متناسبة للإيقاف من الدراسة أو العقوبات التأديبية الأخرى كوسيلة لمعالجة حالات التمييز.⁸

ملاحظة: قررت الوزارة أن هذه الأسئلة والأجوبة تُعد وثيقة إرشادية مهمة في إطار النشرة النهائية لممارسات التوجيه الجيد للوكالة التابعة لمكتب الإدارة والميزانية، رقم 72، من اللائحة الاتحادية رقم 3432 (25 يناير 2007). لا تضيف هذه الوثيقة متطلبات إلى القانون المعمول به حالياً. إذا كانت لديك أسئلة أو كنت مهتماً بالتعليق على هذه الوثيقة، فُرجى التواصل مع وزارة التعليم على: ocr@ed.gov أو 800-421-3481 (الهاتف المخصص للضم: 800-877-8339-TDD).

⁸ على سبيل المثال إلغاء محكمة استئناف فيدرالية لحكم يحظر على "إحدى المناطق التعليمية إحالة نسبة مئوية من طلاب الأقليات للتأديب وهي نسبة أعلى من الطلاب البيض، ما لم تتخلص المنطقة من جميع المعايير "الغير موضوعية" الموجودة في اللائحة التأديبية الخاصة بها "لأن ذلك يشكل حصة عنصرية محظورة - على الرغم من أنه قد تقرر أن هذه المنطقة التعليمية ارتكبت مخالفة تمييز عنصري في السابق. من يههم الأمر، 111 F.3d في 538 .